التمثيل الوطني الفلسطيني (٢)

منظّمة التحرير الفلسطينيّة: إعادةُ إنعاشٍ أم استكمالُ دفن؟

□ يوسف فخر الدين ❖

على الرغم من الجدل الذي دار حول أسباب نشأة منظّمة التحرير، وحول اعتبارِ وجودها في الأساس دليلاً على ضعف مشروع الوحدة العربيّة، فإنّ الفلسطينيّين حوّلوا هذا الوجود خلال عقودٍ إلى كيانٍ جامعٍ ينوب عن الدولة الوطنيّة في الظروف الاعتياديّة. ومنذ أيام التأسيس الأولى، عكست المنظمة ميزانَ القوّة الإقليميّ والفلسطينيّ، بل إرادةَ الفلسطينيين الشعبيّة أيضًا بحدودٍ لا يمكنُ الاستهانة بها. ولذلك انتقل مركزُ الثقل فيها باتّجاه فصائل العمل المسلح حين كانت هذه التعبيرَ الأبرزَ عن تلك الإرادة. وبفضل آليّات التمثيل التي اعتمدتها المنظّمة (التي راعت، بالإضافة إلى «الشرعيّة الثوريّة»، التي حازتها فصائلُ العمل المسلّح، إرادةَ التكوينات الاجتماعيّة) استطاعت أن تكونَ معبّرًا موثوقًا إلى حدّ بعيد عن إرادةِ الشعب.

❖ كاتب فلسطينيّ ومراسل الشؤون الفلسطينيّة في الآداب.

بروز السلطة واضمحلال المنظمة

تغيّر كلُّ ذلك حين انتقلَ «حلُّ الدولتين» من كونه مشروعًا سياسيًّا تتبنّاه قيادةٌ منظّمة التحرير، إلى نطاق التحقّق عبر ما اعتُبر توسّطات له. فنتجتْ سلطةُ الحكم الذاتيّ المحدود، وتمَّ عمليًّا نقلُ التمثيل السياسيّ الفلسطينيّ إليها، وتحنيطُ المنظّمة بانتظار استكمال الاتفاقيّات، لتوقّع المنظمة ـ وهي مومياء ـ عن الفلسطينيّين المغيّبين في الشتات وأراضي ٤٨، قبل دفنها نهائيًّا. وفقط في حالتين عدنا إلى سماع الحديث عن دورٍ سياسيٍّ تمثيليٍّ للمنظّمة: مرةً بعد نتائج الانتخابات التشريعيّة في الضفّة والقطاع، حين وجد أبو مازن أنه في حاجةٍ إلى شرعيّة المنظّمة لمواجهة فوز حركة حماس، وتخوّفًا من أن يؤدّي هذا الفوزُ إلى تعطيل المفاوضات[1]؛ وأخرى كلّما وصلت المفاوضات إلى استعصاء، وآخرُها بعد أن اعترف «عرّابُها» نفسُه بوصول المفاوضات مع الاحتلال إلى طريقٍ مسدود.[2] وقد عبّر ذلك عن البؤس الذي وصلتْ إليه الحالةُ السياسيّة الفلسطينيّة: فهي لم تستطع تحقيقَ حلمها بالدولة الفلسطينيّة عبر المفاوضات، ولم تعد تمتلك القوّةَ التي كانت تتيحها وحدةُ الشعب الفلسطينيّ كلّه.

الدعوة إلى إحياء المنظمة ودمقرطتها

كان من المنطقيّ أن يتلقّفَ دعاةُ وحدة الشعب الفلسطينيّ عبر المؤسّسة الجامعة ما بدا لهم فرصةً مواتيةً، حين تزايدت المطالبُ بإحياء المنظّمة. الفكرة لدى هؤلاء هي أنّ إمساك الناس بمصيرهم عبر مؤسّساتٍ ديمقراطيّةٍ سيَضبط القيادةَ السياسيّةَ بإرادة الناس. وهذه فكرةٌ صحيحةٌ إلى حدٍّ ما، ولكنها تعني أنّ صراعًا سيُخاض مع القيادة السياسيّة الخبيرة بسبل التفلّت من الضوابط الشعبيّة. وغالبًا ستحاول القيادةُ الفلسطينيّة وضعَ نفسها في منتصف الطريق، بين ما يريده الشعبُ وما يريده الاحتلالُ، لتساوم الطرفين: الأول على ديمومتها وسبل الانتخاب التي تُبقي لها السيطرة، والثاني على استعادة بعض الآمال في التسوية. وهي تفعل ذلك اليوم حقًّا، معتمدةً على ادّعاء «الانتخابات حيثما أمكن ذلك.»[3] ويظهر ذلك في الترتيبات التي تُعدّها لضمان سطوتها إن اضطرّتْ إلى إجراء الانتخابات، وفي إبقاء البابِ مفتوحًا أمام عودة المفاوضات (إمّا باللقاء المباشر أو عبر تبادل الرسائل مع الاحتلال). وما مبادرة مجموعاتٍ شابّةٍ في فلسطين والشتات إلى بناء آليّاتٍ إلكترونيّةٍ للتسجيل والانتخاب[4] إلا نزعٌ للأعذار.

الطريق إلى تفعيل المنظّمة، بواسطة المطابقة بين وجودها ومعناها السياسيَّين، وذلك عبر التحوّل الديمقراطيّ وجعل التمثيل سبيلَ تمكين الناس عبر الانتخاب، هدفٌ أثيرٌ على قلوب أجيالٍ متعاقبةٍ من الفلسطينيّين؛ وهو ما يجد اهتمامًا كبيرًا في حاضرنا لأنه يعبّر عن ذهنيّة الشباب، وينتمي إلى الأفكار المؤسّسة للموجة الديمقراطيّة التي تجتاح المنطقة العربيّة. ولذلك يمكن عدُّ الحراك الشبابيِّ المتصاعد في هذا الخصوص رافدًا من روافد الربيع الفلسطينيّ، إنْ لم يكن الخطوةَ الأولى في دربه. وكما الحال بالنسبة إلى الثوّار في المنطقة، أصبح من الواضح أنّ اهتمامَ الشباب يتركّز على الطريق لا على الهدف النهائي؛ فالأهدافُ عند أجيالٍ شابّةٍ مفعمةٍ بالمستقبليّة متبدّلة، ولكنّ حريّة الاختيار ومراقبةَ الممثّلين وسيلتان ثابتتان يطالبُ بهما الشباب لأنهما تتيحان لهم التعديل بشكلٍ دائم وتمنعان الاحتكارَ والاستبداد. ومن هذا الهاجس الشبابيِّ ندرك استخلاصَ جيلٍ جديدٍ لحكمةٍ جديدة: أنّ البليّةَ هي في منع الاختيار ولو باسم الفضيلة، لا في الاختيار الخطأ ما دامت العودةُ عنه ممكنةً.

لكننا، وعلى قناعتنا بأنّ للعمل على هذا المشروع فائدةً في كلّ الأحوال لكونه يطوّر التجربةَ السياسيّة لقطاعاتٍ شبابيّة، نسأل: هل توفّرتْ شروطُ إعادة إحياء المنظّمة؟ للجواب، يُفترض النظرُ في شروطٍ ثلاثة: إقليميّ ودوليّ لا يشجّعان عودةَ المنظمة التي كان تغييبُها نجاحًا باهرًا بالنسبة إليهما، لما عناه من تخلٍّ عن ٧٨٪ من الأرض الفلسطينيّة وعن جلِّ الشعب الفلسطينيِّ في أراضي٤٨ والشتات[5]؛ وذاتيٍّ فلسطينيٍّ سنقاربه هنا.

الشرط الذاتيّ الفلسطينيّ

١. **تعطيل المنظّمة شرط موضوعيّ لمشروع سياسيّ.** عُطّلت المنظمةُ أ) لفشلها في تحقيق مشروع التحرير الذي يعني الكلَّ الفلسطينيّ؛ ب) لأنها أصبحتْ تتناقضُ في تمثيلها مع تعريف الأرض والشعب الفلسطينيّين، المُتضمَّن في «حلِّ الدولتين» الذي تبنّته قيادتُها وسلطةُ الحكم الذاتيّ؛ ج) لأنّ لاجئي الشتات خسروا قدرتَهم على التأثير حين انتقلت القيادةُ السياسيّةُ إلى أراضي ٦٧، وفقدوا مؤسّسات المنظمة في وسطهم؛ د) لأنّ صعودَ القوى الفلسطينيّة الجديدة تمَّ في الأراضي

---

(١) حاولت الفصائلُ الفلسطينيّة حلَّ معضلة المفاوضات الناجمة عن فوز حماس من خلال وثيقةٍ سمّتها وثيقة الحوار الوطنيّ (وثيقة الأسرى) حيث ورد في البند السادس منها: «إنّ إدارة المفاوضات هي من صلاحية م.ت.ف ورئيس السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة.» وهو ما وجدته حماس مخرجًا مريحًا لها، فثبّتّه في برنامج «حكومة الوحدة الوطنيّة» التي ترأسها إسماعيل هنيّة.

(٢) محمود عباس، خطاب ألقاه في رام الله، يوم الجمعة ١٦ سبتمبر/أيلول.

(٣) في ٢٠١٢/٢/٢٧ صرّح عضو اللجنة التنفيذيّة في منظّمة التحرير، واصل أبو يوسف، أنّ اللجنة «اتفقت على إجراء الانتخابات وفق التمثيل النسبيّ الكامل داخل الأراضي المحتلة، وخارجها حيثما أمكن ذلك.»

(٤) الحملة المطالبة بإجراء انتخابات مباشرة للمجلس الوطنيّ الفلسطينيّ، وأحد أنشطتها: «سَجِّل أنا فلسطيني.»

(٥) يرى حسن جبارين أنّ التسوية الجارية «مبنية على أساس الفصل القوميّ العنصريّ في فلسطين التاريخية» (راجع: «الفصل كحلٍّ إسرائيليّ شامل،» موقع فصل المقال).

المحتلّة لا في وسط اللاجئين؛ هـ) لأنّ القوى الجديدة الصاعدة لم تجد فائدةً تُرتجى في دخولها منظّمةً معطّلةً يسيطر عليها خصومُها.

يُفترض بمن يعمل على تفعيل المنظّمة ودمقرطتها البحثُ في ما إذا كانت هذه العواملُ المعطّلةُ قد تراجعتْ بما يكفي لتبرير التفاؤل. التدقيق في الواقع الفلسطينيّ يشكّك في حصول ذلك. لكنْ ثمة مستجدّاتٌ أعادت إلى الأضواء هذا الهدفَ، أهمّها استعصاءُ «حلّ الدولتين» بسبب التعنّت الإسرائيليّ، وبسبب معضلةٍ تكوينيّةٍ في إسرائيل: فهي تريد أن تكون دولةً ديمقراطيّةً ويهوديّةً في آنٍ واحدٍ (وهو ما يستلزم التخلّصَ من الديمغرافيا الفلسطينيّة)، وتريد الانفصال عن الفلسطينيين من دون التخلّي عن القدس وغور الأردن والمستوطنات والمياه الجوفيّة في الضفّة، وتنظر بعين الطمع إلى الغاز المكتشف في بحر غزّة. وانطلاقًا من هذا الاستعصاء وحده، تجد القيادةُ الفلسطينيّة نفسها عاجزةً عن التقدّم في مشروع دولتها، وفي اختصار فلسطين إلى الضفّة والقطاع وإعادةِ تعريف الشعب الفلسطينيّ على أنه سكّانهما فحسب. ولكنّ انعدام التقدّم لا يعني إمكانيّة التراجع: فهناك مواثيقُ واتفاقاتٌ وتعهّداتٌ لسلطة الحكم الذاتيّ مع إسرائيل والدول العظمى[1]؛ وهناك مسؤوليّاتٌ لها عن سكّان الضفّة والقطاع الذين أنهت إسرائيلُ مسؤوليّتَها عنهم في الوقت الذي دمّرتْ وحاصرتْ سبلَ إنتاجهم الخاصّ. ولا بدَّ أنّ قرارًا بحجم إعادة إحياء المنظّمة ثورةٌ من قبل القيادة الفلسطينيّة، في حين أنّ ما يُعرف عنها يدلُّ على أنّ إنعاش المنظّمة بالنسبة إليها هو محضُ وسيلة ضغطٍ على الاحتلال لتحصيل مكاسب.

٢. **التناقض بين السلطة والمنظّمة.** بعد أن تشكّلتْ سلطةُ الحكم الذاتيّ المحدود، تحوّلتْ إلى واقعٍ سياسيٍّ اقتصاديٍّ اجتماعيٍّ لا يمكن القفزُ فوقه. فكثير من الفلسطينيّين في الضفّة والقطاع وجدوا فيها تجسّدًا وطنيًّا يتناسب، وإنْ بالحدود الدنيا، مع طموحهم إلى التخلّص من الاحتلال وتقرير مصيرهم.[2] وهو السببُ الذي يجعل تخوينَ مَن يؤيّد السلطة وحلّ الدولتين اتهامًا متسرّعًا، إنْ لم يكن مراجعة لمفهوم «الوطنيّة» الذي اعتمدته الحركةُ الوطنيّة طوال عقود وكان بمثابة أبٍ «للوطنيّة الجديدة المختصرة» التي تمثّلها سلطةُ الحكم الذاتيّ المحدود. والمشكلة التي يولّدها «حلُّ الدولتين» ذاتُ صلةٍ بالخلاف حول مفهوم هذه «الوطنيّة الجديدة،» من حيث تجزئتُه القضيّة الفلسطينيّة، وجعلُه لكلٍّ قطاعٍ فلسطينيّ «قضيّته» الوطنيّة المنفصلة: هكذا ينفصل الفلسطينيّون في أراضي ٦٧ في مسعاهم من أجل «الدولة المستقلّة» في حدودهم، بينما يهجس فلسطينيّو ٤٨ «بالمواطنة والمساواة،»[3] ويركّزُ اللاجئون الفلسطينيون على حقّهم في العودة إلى

(١) ورد بشكلٍ واضحٍ في برنامج «حكومة الوحدة الوطنيّة» الذي أعلنه إسماعيل هنيّة: «تحترم الحكومةُ قراراتِ الشرعيّة الدوليّة والاتفاقاتِ التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينيّة.»

(٢) يرى البند الخامس من «وثيقة الأسرى» ضرورة «حماية وتعزيز السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة باعتبارها نواةَ الدولة القادمة، هذه السلطة التي شيّدها شعبُنا بكفاحه وتضحياته ودماء وعذابات أبنائه.»

(٣) نقدًا لاندفاع الحركة الفلسطينيّة في أراضي ٤٨ خلف «المواطنة» وانتخابات الكنيست، كتبتْ رجاء زعبي عمري: «المواطنة الكاملة هي مشروع استكمال الأسرلة المنقوصة... والمقاطعة موقف يتصدّى لاستكمال الأسرلة... المواطنة الكاملة ... طموح وأماني المواطنين العرب في إسرائيل.» موقع أجراس العودة.

أرضهم التي أُخرجوا منها. وفي مواجهة التجزيئيّة، يقف طرفٌ يصرّ على هويّة وطنيّة جامعة، وينتصب ضميرٌ فلسطينيّ جماعيّ يعتمد الرواية الفلسطينيّة والتجربة الجماعيّة.[1]

على أنّ لهذه الانقسامات حواملَها التاريخيّة. فنحن نتحدّثُ عن قطاعاتٍ اجتماعيّةٍ منفصلةٍ جغرافيًّا منذ العام ٤٨، وهي كانت ضعيفةَ التكوّن الوطنيّ قبل ذلك بفعل طول التعرّض للاحتلال العثمانيّ. وقد ظهر ذلك في غياب إجماع الضفة الغربيّة على الوطنيّة الفلسطينيّة، إلى أن اختزلتْ هذه الأخيرة إلى حدٍّ بعيدٍ لتصبح «ضفّاويّة.» وبهذا نتبيّن أنّ انوطنيّةَ الفلسطينيّة الجديدة، التي كانت سلطةُ الحكم الذاتيّ مؤسّستها في التاريخ الفلسطينيّ الجديد، هي تعبيرٌ عن مشروعٍ سياسيٍّ صُوّر لقطاعٍ فلسطينيٍّ على أنّه من مصلحته، وأنها تتناقض مع الوطنيّة التي تعبّرُ عنه المنظّمة. وهذا يوضّح سبب تعقيد الجمع بينهما.[2]

خلاصة

إنّ تعاضد الناس في عمليةٍ مطلبيّةٍ سياسيّةٍ من نوع إحياء منظمة التحرير أمر مفيد، كما ذكرنا، لأنه يعني إدراكهم حقّهم في القبض على مستقبلهم. إلا أنّ هذه الفائدةَ ستتعاظم حين يدركون أنّ ما يواجه مسعاهم يتعدّى استبدادًا سياسيًّا تقليديًّا كذاك الذي يعرقل حركةَ الديمقراطيّة في الدول المحيطة بهم. ذلك أنّ الوضع الفلسطينيّ يشهد انقسامًا مصلحيًّا محمّلاً على ظروفٍ نشأتْ من وجود الاحتلال والتطهير العرقيّ الذي ارتكبه، ومن المشروع السياسيّ الذي تبنّته قيادةُ منظمة التحرير. وإذا كان صحيحًا أنّ لا ضرورة لوضع المشروع السياسيّ شرطًا لتمكين الناس من اختيار قادتهم، فإنّ الوضع الفلسطينيّ الخاصّ (الذي هو انقسامُ الناس أنفسهم) يجعل تجاهلَ المشروع السياسيّ إغماضًا للعين عن مكمن استحالة الوحدة الوطنيّة الجامعة من دون مراجعته. وهذا ما سيُدخلنا، شئنا أم أبينا، في الصراع السياسيّ البينيّ. ويمكن النظر في الانتخابات التشريعيّة التي أدّت إلى تصادم حركتيْ فتح وحماس، وإلى انفصال قطاع غزّة، للبحث إنْ كان صندوقُ الاقتراع وحده حلاً لمشكلات الواقع الفلسطينيّ.

هناك نقصٌ أساسيٌّ يعتري الوضع الفلسطينيّ مقارنةً ببقيّة دول الربيع العربيّ. فبينما استطاعت نخبٌ ثقافيّةٌ من هذه الدول الانشقاقَ عن نُظمها السياسيّة وتقديمَ تصوّرٍ عن حياةٍ أخرى ممكنة، انقسم المثقفون الفلسطينيّون بين مندغمٍ بالنظام السياسيّ الفلسطينيّ (ومن ثَمّ بمشروعه السياسيّ) وبين مستمرئٍ لترديد خطابٍ ماضويٍّ لا يتضمّن أيّ مشروعٍ قابلٍ للعمل. وهذا ما يستدعي من المثقّفين الديمقراطيين قطعَ حبل السرّة مع الماضي، آخذين في الاعتبار معطيات الواقع وعُقده العنيدة. وأهمُّ ما يُفترض عملُه لتجاوز هذا النقص هو طرحُ بديلٍ عمليّ من «حلّ الدولتين»: بديلٍ لا يتجاهل وجودَ السلطة، بل يعيدُ النظر في وظيفتها لتصبح نواةَ جهاز حكمٍ ذاتيٍّ لكلٍّ الفلسطينيّين في دولةٍ واحدةٍ ديمقراطيّةٍ علمانيّة[3] تتبع لمنظمة التحرير. وفي الإجابة عن هذه التحدّيات نجد الإجابةَ عن مدى نجاحنا في إنعاش المنظمة... أو نستكمل دفنها.

دمشق

---

(١) نديم روحانا، الهويّة الوطنيّة الفلسطينيّة والحلول السياسيّة، **مجلة الدراسات الفلسطينيّة** (شتاء ٢٠١٢).

(٢) نرى تعقيد هذه العلاقة، ومحاولةَ السلطة التهرّبَ من تبعيّتها للمنظمة ومن الالتزام بوطنيّة جامعة، في نقاشات لجنة انتخابات المجلس الوطنيّ. وعبّر عنها واصل أبو يوسف بقوله إنّ اللجنة «قرّرتْ إحالة حسم طبيعة العلاقة بين المجلسين الوطنيّ والتشريعيّ إلى اجتماعها المقرّر في عمّان، وذلك بعد لقاء لجنة تفعيل المنظمة» (مصدر سبق ذكره).

(٣) ورد في وثيقة اللجنة التحضيريّة لمؤتمر حيفا الثاني من أجل العودة والدولة الديمقراطيّة العلمانيّة في فلسطين التاريخيّة، المنعقد في ٢٩-٢٠١٠/٥/٣٠: «إننا لن نطرح دمقرطة الاحتلال... ولكنّ ندعو لبناء نظام جديد منبثق من الناس ولأجلهم، نظامٍ ينفي المشروع الصهيونيّ ويؤسّس لقيام فلسطين الديمقراطيّة العلمانيّة.»